«بيتك للأبحاث»: 69.6 مليار دولار حجم الإنفاق على الرعاية الصحية في الشرق الأوسط والخليج خلال 2012

الرعاية الصحية تتصدر الأولويات

الحكومة تمول 85 % من تكاليف الرعاية الصحية بالكويت

السعودية تتصدر دول المنطقة من حيث الإنفاق

7 عوامل رئيسية تزيد مقومات الطلب على الرعاية الصحية في المنطقة أبرزها النمو السكاني

أشار تقرير اصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» حول الرعاية الصحية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والخليج ، الى ان هذه المنطقة تعد في الوقت الراهن واحدة من أكثر المناطق والأسواق المفضلة للاستثمار في قطاع الرعاية الصحية، نظراً للنمو القوي بمعدل مكون من رقمين الذي شهدته المنطقة على مدار السنوات القليلة الماضيةحيث بلغ إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية في المنطقة 69.6 مليار دولار في 2012،وتقود السعودية الإنفاق على الرعاية الصحية، الا انه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط، لا يزال اقل من المتوسط العالمي وعلى الحكومات ان تعمل بصورة جاهدة على تشجيع المزيد من الاستثمارات من القطاع الخاص في مجال الرعاية الصحية للمشاركة في التكاليف... وفيما يلي التفاصيل

استنادا إلى تقديرات الصناعة، بلغ إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية في المنطقة 69.6 مليار دولار في 2012،وتقود السعودية المنطقة من حيث الإنفاق على قطاع الرعاية الصحية حيث انفقت في 2012 (17.5 مليار دولار) تليها الإمارات (9.4 مليار دولار) فمصر (9.3 مليار دولار) ثم الجزائر (6.6 مليار دولار) والكويت (6 مليار دولار).

ومن حيث معدل الإنفاق على الرعاية الصحية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، تاتي الأردن في المقدمة، تليها لبنان وتونس والمغرب والبحرين. وتتمثل العوامل الرئيسة التي تقود هذا القطاع في منطقة الشرق الأوسط في التركيبة الديموجرافية للبلدان وزيادة الوعي تجاه الرعاية الصحية والنمو الاقتصادي القوي وسرعة التحضر والاستثمارات الحكومية النشطة والمبادرات الرامية إلى تشكيل سياسة مهيكلة وبيئة تنظيمية تمكن القطاع الخاص من المزيد من المشاركة في الرعاية الصحية.

وبالرغم مما سبق، فإن الإنفاق على الرعاية الصحية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط لا يزال اقل من المتوسط العالمي. وقد يرجع ذلك لسبب واحد وهو حقيقة ان النظام الصحي في المنطقة يتم إلى حد كبير تمويله من قبل الحكومات المعنية في كل بلد، حيث تنفق الحكومات ما نسبته 64% من إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في حين أن المعدل يزيد بالنسبة لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي ليسجل 72%. وتمول الحكومة السعودية ما نسبته 62% من تكاليف الرعاية الصحية فيما تصل النسبة في الكويت إلى 85% وعمان 79% وقطر 78%.

وعلى الرغم من أن الحكومات في هذه البلدان لطالما عملت جاهدة على بناء وتحسين خدمات الرعاية الصحية لديها من خلال تخصيص المزيد من موارد الميزانية كل عام؛ إلا اننا نرى ان ذلك اصبح عبئاً مالياً على مالية تلك الدول. وعلى هذا النحو، يجب على الحكومات ان تعمل بصورة جاهدة على تشجيع المزيد من الاستثمارات من القطاع الخاص في مجال الرعاية الصحية للمشاركة في التكاليف.

مقومات الطلب على الرعاية الصحية

النمو السكاني والتحول الديموجرافي – يبلغ عدد السكان في منطقة الشرق الأوسط 223 مليون نسمة تقريبا. وعلى مدى العقد الماضي (2000–2010) كان هناك زيادة بنحو 39 مليون نسمة في القاعدة السكانية مما نتج عنه نمو سكاني قدره 2% سنوياً، وهو معدل اعلى بكثير من المعدل العالمي البالغ 1.3%. ونتيجة لذلك، توقع صندوق النقد الدولي أن يصل عدد سكان المنطقة إلى 240 مليون بحلول عام 2016. وتتمثل العوامل الرئيسة وراء ارتفاع عدد السكان في المنطقة إلى زيادة متوسط العمر المتوقع وانخفاض معدل الوفيات نتيجة للتطويرات التي شهدتها مرافق الرعاية الصحية وارتفاع عدد الوافدين، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي.

انخفاض معدل وفيات الرضع وارتفاع معدلات متوسط العمر المتوقع – وفقا لدراسة أجراها البنك الدولي، تحسنت معدلات العمر المتوقع في منطقة الشرق الأوسط إلى 72 عاما في عام 2010 من 59 عاما في عام 1980، بزيادة قدرها 26%. وفي الوقت نفسه، انخفض معدل وفيات الرضع إلى 25 لكل 1.000 حالة ولادة حية في عام 2010 مقابل 84 لكل 1.000 حالة ولادة حية في عام 1980.

ارتفاع عدد السكان المسنين – تعتبر القاعدة السكانية في منطقة الشرق الأوسط من صغار السن نسبيا، حيث إن غالبية السكان تحت الـ 29 عاما. إلا أن التوقعات تشير إلى أن ذلك الهيكل سيتغير كما يرجح أن تزيد نسبة السكان فوق سن الـ65 (كبار السن) خلال الفترة المستقبلية. وتعد هذه الشريحة من كبار السن سوقاً كبيرة للرعاية الصحية، حيث إنها عرضة للأمراض التي تتزامن مع تقدم السن وأمراض الشيخوخة مثل امراض القلب وارتفاع ضغط الدم وداء السكري. وتشير البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي أن عدد المسنين في منطقة الشرق الأوسط وصل إلى نحو 10 مليون في 2010. ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة تتجاوز الـ 40% ليسجل 14.3 مليون نسمة بحلول 2015.

زيادة عدد الوافدين – يشكل المغتربون جزءاً كبيراً من إجمالي السكان في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يقيم في المنطقة ما يزيد عن 18 مليون وافد. وبينما يزيد عدد الوافدين في قطر عن نسبة الـ 87% من مجموع السكان، فإن أعداد الوافدين تتجاوز أيضاً تعداد السكان المحليين في كل من الإمارات والكويت. وقد أدى الارتفاع الكبير للوافدين إلى هذه الزيادة في عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام.

ارتفاع مستويات الدخل – يأتي الطلب على الرعاية الصحية مدفوعا أيضا بارتفاع معدل القوة الشرائية. حيث من الملاحظ أن مستويات الدخل في منطقة الشرق الأوسط قد زادت بوتيرة أسرع من المتوسط العالمي. وفي عام 2010، بلغ الدخل السنوي في الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي 8.187 دولار و 26.745 دولار، على التوالي مقارنة بدخل سنوي للفرد قدره 3.727 دولار و 12.782 دولار في بداية العقد (أي سنة 2000). وفي الوقت نفسه، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في العالم 9.164 دولار مقابل 5.280 دولار في سنة 2000.

الأمراض المرتبطة بنمط الحياة – زاد معدل الإصابة بالأمراض المرتبطة بنمط الحياة مثل السمنة وارتفاع ضغط الدم وداء السكري في منطقة الشرق الأوسط بسبب زيادة الإقبال على النظام الغذائي الذي يعتمد على الوجبات السريعة وعدم ممارسة الرياضة فضلاً عن انماط الحياة التي تميل إلى عدم الحركة بالإضافة إلى عامل التدخين. كما يلاحظ سرعة زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من مرض السكري من النوع 2.

التامين الصحي الإلزامي – إن التامين الصحي في الدول المتقدمة امر لا بد منه للمساعدة في دفع تكاليف الرعاية الطبية العالية. فعلى سبيل المثال، يغطي التامين الصحي نحو 85% من جميع مواطني الولايات المتحدة. إلا أن التامين الصحي في منطقة الشرق الأوسط يعد جديداً نسبياً في المنطقة، حيث تم إدخال هذا النظام منذ عقد واحد تقريباً. وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن الرعاية الصحية في العديد من بلدان المنطقة عادة ما تكون ممولة من قبل الحكومة. وبالرغم من ذلك، فقد تم تغيير الاتجاه حيث قامت الحكومات في المنطقة بإدخال قوانين التامين الصحي. ففي عام 2005، طالبت المملكة العربية السعودية الشركات بالحصول على التامين الصحي للعمالة الوافدة لديها. وفي عام 2008، وسعت الحكومة القاعدة لتشمل المواطنين السعوديين. ومن بين الدول التي حذت نفس الحذو وسنت القوانين الخاصة بالتامين الصحي الكويت وتونس وأبوظبي ودبي.

تنظّم جولة لمدرائها التنفيذيين في الدولة

شركة ماريوت الدولية تعزّز خططها التوسّعية في الكويت

لقطة جماعية للمدراء التنفيذيين

انطلق هذا الأسبوع المدراء التنفيذيين لشركة ماريوت الدولية من حول العالم في جولة مبيعات في الكويت من اجل تسليط الضوء على التركيز الذي تضعه الشركة على هذا السوق الذي ينتظر استقبال فندق جديد بإدارة ماريوت عام 2015.

وبناءً على استراتيجية السياحة للسنوات العشرين القادمة في الكويت التي تهدف إلى زيادة فرص التوظيف في قطاع الفنادق والسياحة والسفر بنسبة 5%، حرص فريق من رؤساء المبيعات، والمدراء العامين، ومدراء ماريوت الرئيسيين، الذين يهتمّون بنشر التوعية حول علامات ماريوت وتعزيز العلاقات، على شكر العملاء الكرام على تفانيهم كما كرّسوا الوقت لإطلاعهم على المشاريع المستقبلية. وقد تمّ إطلاع العملاء على مبادرات العلامة وعروضها المقبلة في فعالية أقيمت في الفندق الفاخر جي دبليو ماريوت مدينة الكويت.

وفي معرض التعليق على الزيارة إلى الكويت، قال فلاديمير دباح، نائب رئيس المبيعات العالمية في الشرق الأوسط وإفريقيا في ماريوت الدولية: "برزت فكرة بعثة الإدارة العليا للمبيعات في دول الخليج لتكون صلة الوصل بين ماريوت الدولية وبين العملاء الحاليين والمستقبليين. وتعتبر هذه المبادرة إحدى الفعاليات الأكثر تركيزاً في الشرق الأوسط. وبالتأكيد أن الجولة السنوية ضرورية لعملنا، إذ تمنح العملاء فرصة رائعة ليكونوا اول من يعرف أخبارنا، وتعمل بمثابة منصة لنا لتعزيز اعمالنا، فضلاً على إتاحة الإمكانية لمناقشة الفرص الجديدة في الكويت".

وستشهد الدولة عام 2015 وصول فندق "ريزيدنس إن باي ماريوت"، الذي يضمّ 143 غرفة ويقع في قلب العاصمة. وسيضاف هذا الفندق إلى فنادق ماريوت الحالية في الكويت التي تشمل فندق جي دبليو ماريوت مدينة الكويت المؤلف من 577 غرفة، حيث جرى اللقاء مع العملاء في سياق جولة المبيعات الخليجية.

وأضاف دباح قائلاً "تساعدنا المقاربة المباشرة الفريدة من نوعها التي نتّبعها في جولة المبيعات على زيادة جهود مبيعاتنا إلى أقصى حد، وتعكس استراتيجية الشركة الفاعلة بتعزيز علاقاتها مع أهمّ العملاء. وتثبت أيضاً صحّة مقاربتنا واستثمارنا على المدى الطويل في الكويت".

وفي معرض جولة المبيعات الخليجية، زار المدراء أبوظبي، ودبي، وقطر، والبحرين.

تجدر الإشارة إلى أنّ مشاريع ماريوت الدولية الحالية في الشرق الأوسط وإفريقيا تضمّ 161 فندقاً موزّعة على 18 بلداً في المنطقة، مع 23.701 غرفة موزعة على 8 علامات هي "جي دبليو ماريوت"، وفنادق ماريوت، وفنادق "ريتيسانس"، والريتز-كارلتون، و"ريزيدنس إن باي ماريوت"، و"كورت يارد باي ماريوت"، وشقق ماريوت الفندقية، وفنادق بروتيا التي استحوذت الشركة عليها مؤخراً.

خلال حفل توزيع الجوائز لعام 2014

شركة مشاريع الكويت تكرّم موظفيها المميزين

جانب من حفل التكريم

أعلنت شركة مشاريع الكويت (القابضة) جوائز مجموعتها لعام 2014 في حفل عشاء ضخم أقيم في قاعة الشيخة سلوى صباح الأحمد الصباح.

وقام نائب رئيس مجلس إدارة شركة مشاريع الكويت فيصل العيار والرئيس التنفيذي لعمليات المجموعة سامر خنشت بتوزيع الجوائز في الحفل الذي جمع أكثر من 350 موظفاً من موظفي شركات المجموعة المنتشرة في مختلف انحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وتم منح جائزة الفضل شركة في المجموعة لعام 2014 إلى بنك الخليج الجزائر وهو أحد بنوك مجموعة بنك برقان. وتم تقديم الجائزة إلى الرئيس التنفيذي لقطاع البنوك في شركة المشاريع السيد مسعود حيات والرئيس التنفيذي لبنك برقان السيد إدواردو إيفورين.

أما على صعيد شركة مشاريع الكويت، الشركة الأم، فقد فاز بجائزة الفضل موظف كل من امنة البلوشي، و توربنا مسكوبتا، و ميليسا فرنانديز و سهى جرادات.

صائل الوعري يترأس مجلس إدارة شركة الخدمات المالية العربية

صائل الوعري

أعلنت شركة الخدمات المالية العربية ش. م. ب (مقفلة)، وهي الشركة الإقليمية الرائدة في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونيةووسائل الدفع الشخصية، عن تعيين صائل الوعري، وهو نائب الرئيس التنفيذي ورئيس مجموعة العمليات والإدارة التنفيذية في المؤسسة العربية المصرفية، كرئيس لمجلس إدارة شركة الخدمات المالية العربية.

ويذكر أن الوعري يتمتع بخبرات مصرفية وقيادية وإدارية اكتسبها خلال أكثر من 33 عاما من العمل في العديد من المناصب العليا التي شغلها بالمؤسسة العربية المصرفية في كل من لندن والبحرين. ويشغل الوعري أيضا منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية-الأردن. وكان سابقاً عضوا في مجلس إدارة كل من بنكو اي بي سي البرازيل وبنك المؤسسة العربية المصرفية-مصر. وقد شغل عضوية مجلس إدارة شركة الخدمات المالية العربية منذ عام 2000م وعُيّن نائبا لرئيس مجلس الإدارة منذ شهر ديسمبر 2013م.

كما انتخب مساهمو شركة الخدمات المالية العربية خلال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية الذي انعقد مؤخرا مجلس الإدارة الجديدة للشركة الذي يضم، إلى جانب صائل الوعري (رئيسا) وعبد الناصر خليفة قنيدي، ثلاثة اعضاء جدد هم زاهد حمصاني (نائبا للرئيس) و ماهر قدورة والسيدة سيمونا بشوتي.

زاهد حمصاني هو نائب الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة مخاطر الأعمال المصرفية بالتجزئة في البنك الأهلي التجاري، المملكة العربية السعودية. وهو أيضا عضو مجلس إدارة سمة (مكتب الائتمان السعودي) ويتمتع بخبرة مصرفية تزيد عن 25 عاما. وعمل قبل ذلك في بنك الرياض وبنك الراجحي. وقد بدا عمله في البنك الأهلي التجاري عام 1998م وتقلد عدة مناصب إدارية من بينها رئيس قنوات التوزيع البديلة ورئيس التمويل الشخصي ورئيس تمويل شبكة الفروع ورئيس قطاع التمويل الاستهلاكي.

و ماهر قدورة هو مستشار إداري مستقل، وقد اسس مجموعة من المشروعات والأعمال الناجحة. ولدى تقاعده كشريك إداري في «شركة اكسنشور» في الشرق الأوسط قام بتأسيس مجموعة من مؤسسات الخدمات المهنية وصندوق خاص للاستثمار في الشركات المبتدئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواعدة بالنمو.

أما سيمونا بشوتي فتشغل منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك المؤسسة العربية المصرفية-الأردن، وهي تتمتع بخبرة تزيد عن 30 عاما من العمل في مختلف المجالات المصرفية. كما تراس مجلس إدارة شركة التعاون العربي للاستثمارات المالية وهي عضو في مجلس إدارة ملتقى النساء العالمي (الأردن).

تقدم شركة الخدمات المالية العربية خدماتها لأكثر من 60 مصرفا ومؤسسة مالية. وتتضمن مجموعة الخدمات الشاملة التي تقدمها الشركة مجالات إدارة بطاقات الائتمان والخصم والدفع المسبق، وإدارة أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، ومكافحة الاحتيال.

اتحاد شركات الاستثمار يضع بعض النقاط الأساسية لخارطة الطريق الاقتصادية

أوضح الأستاذ الدكتور رمضان الشراح – أمين عام اتحاد شركات الاستثمار انه وانطلاقا من حرص الاتحاد على النهوض بقطاع الخدمات المالية والاستثمارية إلى ارقى المستويات، وتعزيزاً لرؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله في جعل دولة الكويت مركزاً مالياً تتوفر فيه البنية الاستثمارية السليمة والأدوات المالية المتطورة، فقد سعى الاتحاد بمراجعة كافة القوانين والتشريعات التي من شانها ان تطور العمل في الأسواق المالية من خلال إبداء رايه بالمقترحات والرؤى المختلفة ذات الصلة بالأسواق، ومن ذلك قانون هيئة أسواق المال رقم (7) لسنة 2010، حيث قام بتقديم مقترحاته إلى هيئة أسواق المال، وزارة التجارة والصناعة، ولجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة، وذلك وفقاً للأهداف المنوطة بعمل الاتحاد، كما عمد الاتحاد إلى عقد لقاءات مع تلك الجهات لشرح وتبيان وجهة نظره الفنية إزاء التعديلات والمقترحات المطروحة بشان تطوير القوانين، وللتاكيد على دور هيئة أسواق المال في تفعيل والارتقاء بالأسواق المالية. ويؤكد الاتحاد على إن إنشاء هيئة اسواق المال جاء للنهوض بالقطاع المالي، كما يؤكد على تطلعه أن يكون دور الهيئة دائم وحيوي في تعميق وتوسيع قاعدة أسواق المال والنهوض بها لتتماشى مع الأسواق الخليجية والعالمية، فالهيئة تعد احد ركائز الاقتصاد الوطني، وأن اية تعديلات في قانونها يجب ان تكون في صالح استقلاليتها والتوسع باوجه الرقابة والتطوير.